

المُقدِّمةُ البَلاغِيَّةُ

# فِي حُلُومِ البَلاغَةِ

صَلَاةُ

أبِي زِيَادٍ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ البَحْرِيِّ



# المقدمة البلاغية

نسخة للمراجعة

صنعة

أبي زياد محمد بن سعيد البحريري



## مقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِالْقُرْآنِ هَدَانَا، وَبِالْوَحْيَيْنِ أَغْنَانَا، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيَّ نَبِيِّنَا  
مُحَمَّدٍ أَفْصَحَ النَّاسِ لِسَانًا، وَأَعَدَّ بِهِمْ مَنْطِقًا وَبَيَانًا، وَأَكْمَلَهُمْ خُلُقًا وَإِيمَانًا.

أَمَّا بَعْدُ،

فَقَدْ ائْتَدَبْتُ مِنْ غَيْرِ نَادِبٍ لِعَمَلٍ خَطِيرٍ، وَأَمْرٍ كَبِيرٍ، غَلَبَنِي الْفَرْعُ فَلَمْ  
أَزَلْ مُدَّ شَرَعْتُ فِي كِتَابَتِي أَمْسِكُ بِقَلَمِي تَارَةً وَأَضَعُهُ أُخْرَى خَوْفًا مِنْ مَزَلَّةِ  
الْأَقْدَامِ، وَالتَّصَدَّرَ لِمِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ؛ إِذْ كُنْتُ مَتَهَيِّبًا رُكُوبَ هَذَا الْبَحْرِ الطَّايِبِ،  
فَمَاذَا عَسَى أَنْ يَقُولَ فِي أَشْرَفِ الْعُلُومِ مَنْ لِسَانُهُ كَهَامٍ، أَوْ رَايِمٌ عَيْيٌ غَيْرُ  
فَصِيحِ الْكَلَامِ.

ثُمَّ اسْتَعَنْتُ بِمَنْ لَا مُعِينَ إِلَّا هُوَ عَلَى كِتَابَةِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ الصَّغِيرَةِ، وَلَسْتُ  
أَدْعِي أَنِّي مُحِيطُ الْمَعَاجِمِ، أَوْ حَامِلُ رَايَةِ أَفْنَانِ الْفُنُونِ التَّوَاغِمِ، لَكِنَّهُ جُهْدُ الْمُقِلِّ.

فَدُونِكَ أَيُّهَا الْجُحْجَاحُ مَثْنًا فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ ظَرِيفًا، مُحْتَصِرًا لَطِيفًا،  
يَكْشِفُ نِقَابَهَا، وَيُذَلِّلُ شِعَابَهَا، وَيَعْلُو شَوَاهِقَهَا وَهَضَابَهَا، ضَمَّنْتُهُ خُلَاصَةَ  
التَّلْخِيسِ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ فَوَائِدَ نَافِعَةً، وَتَقَارِيرَ قَلِيلَةً مَاتِعَةً.

وَاللَّهِ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ فِي الْقَوْلِ  
وَالْعَمَلِ، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، رَعُوفٌ رَحِيمٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مبادئ علم البلاغة

البَلَاغَةُ: مَلَكَهٗ يَسْتَطِيعُ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يَأْتِيَ بِكَلَامِهِ مُطَابِقًا لِمُقْتَضَى الْحَالِ.

واسمه: علم البلاغة، وعلم البيان، وقد يُسمى علم البديع.

وموضوع علم البلاغة: أساليب التراكيب العربية، ومراعاة مقامات التخاطب.

ويُستمد: من الكتاب والسنة ولسان العرب.

وَمَرَاتُهُ: فهم الكتاب والسنة، وإتيان المتكلم بتراكيب بليغة من الشعر والنثر، وتمييز الكلام الفصيح من غيره، ونقد النصوص الأدبية بطريقة سليمة.

وعلوم البلاغة ثلاثة: «المعاني، والبيان، والبديع».

فواضع علم المعاني: هم النحاة؛ كالخليل وسيبويه وغيرهما.

وواضع علم البيان: أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى فِي كِتَابِهِ «مَجَازِ الْقُرْآنِ».

وواضع علم البديع: الخليفة العباسي ابن المعتز في كتابه «البديع».

وَحُكْمُ تَعَلُّمِهِ: فرض كفاية على الأمة، واجب على المجتهد.

## مُقدِّمةٌ في الفصاحةِ والبلاغةِ

الفصاحةُ تكون وَصْفًا للكلمة، والكلام، والمتكلم.  
فالكلمةُ الفصيحةُ ما سَلِمَتْ من تَنَافُرِ الحروفِ، والغَرَابَةِ، ومخالفة الاستعمال.  
والكلام الفصيح ما سَلِمَ من تَنَافُرِ الكلماتِ، وَضَعْفِ التَّأْلِيفِ، والتَّعْقِيدِ.  
والمتكلم الفصيح مَنْ أتى بالكلام مطابقا لمقتضى الحال.  
والبليغُ من الناس مَنْ كان فَصِيحًا طَلَقَ اللِّسَانَ.  
وكلُّ بليغٍ فَصِيحٌ ولا عكس.  
ويُوصَفُ كُلُّ مَنِ المُتَكَلِّمِ والكَلَامِ بالبلاغةِ والفصاحةِ.  
وتُوصَفُ الكلمة المفردة بالفصاحةِ، ولا تُوصَفُ بالبلاغةِ.  
وقد يأتي كُلُّ من البلاغةِ والفصاحةِ بمعنى الآخر.  
والكلام قد يُطابِقُ الواقعَ وقد لا يُطابق، فالأول: الصدق، والثاني: الكذب.

## العلمُ الأوَّلُ: علمُ المعاني

المعاني: علمٌ بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ اللَّفْظِ العَرَبِيِّ مِنْ حَيْثُ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الحَالِ.

وهو ثمانية أبواب:

### البابُ الأوَّلُ: أحوالُ الإسنادِ الخَبَرِيِّ

الإِسْنَادُ: نِسْبَةُ حُكْمٍ إِلَى اسْمٍ إِيْجَابًا أَوْ سَلْبًا.  
وَالخَبْرُ: مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ لِذَاتِهِ لَا بِاعْتِبَارِ قَائِلِهِ.  
وللخبر حالتان: لأنه إما أن يُفِيدَ المتكلمَ المخاطبَ بشيءٍ جديدٍ من نفس اللفظ أو لا؛ فالأول يُسَمَّى فائدةً، والثاني يُسمى بلازم الفائدة.

وأحوالُ الإسنادِ الخَبَرِيِّ أربعةٌ، وهي: «التَّوَكُّيدُ، وَتَرْكُ التَّوَكُّيدِ، وَالْحَقِيقَةُ العَقْلِيَّةُ، وَالْمَجَازُ العَقْلِيُّ».

وأَنواعُ الخَبَرِ ثلاثةٌ: «ابْتِدَائِيٌّ، وَطَلْبِيٌّ، وَإِنْكَارِيٌّ».

فَالابْتِدَائِيُّ: لَا يُؤَكِّدُ.

وَالطَّلْبِيُّ: يَجِبُ توكِيدُهُ.

وَالإِنْكَارِيُّ: يَجِبُ توكِيدُهُ بِحَسَبِ قُوَّةِ الإِنْكَارِ.

وَقَدْ يَخْرُجُ الكَلَامُ عَنِ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ فَيَحْسُنُ أَنْ يُبَدَّلَ بِعَیْرِهِ.

وَإِذَا أُسْنِدَ الفِعْلُ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ لِلْفَاعِلِ الحَقِيقِيِّ المُلَابِسِ لَهُ فَهُوَ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ، وَإِذَا أُسْنِدَ الفِعْلُ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ لِغَیْرِ الفَاعِلِ الحَقِيقِيِّ فَهُوَ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ، بِشَرَطِ وَجُودِ القَرِينَةِ.

## البَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

المُسْنَدُ إِلَيْهِ: هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ.

وهو الفاعل ونائب الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ، والمفعول الأول لكل فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، واسم كان ونظائرها، واسم إن ونظائرها في الجملة الاسمية.

وأحوال المسند إليه خمسة، وهي: «الذِّكْرُ، والحَذْفُ، والتَّعْرِيفُ، والتَّنْكِيرُ، والتَّقْدِيمُ، والتَّأْخِيرُ».

فَيُذَكَّرُ: لِتَعْظِيمِهِ، أَوْ إِهَانَتِهِ، أَوْ اسْتِلْدَاذِهِ، أَوْ الْبَسْطِ، أَوْ الْإِيصَاحِ، أَوْ التَّنْبِيهِ، أَوْ صَعْفِ الْقَرِينَةِ.

وَيُحَذَفُ: لِلصَّوْنِ، أَوْ الْإِنْكَارِ، أَوْ الْإِحْتِرَازِ، أَوْ الْإِحْتِبَارِ.

وَيُعْرَفُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَعَارِفِ السِّتِ، وَهِيَ: «الضَّمِيرُ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ، وَالْعَلَمُ، وَالاسْمُ الْمَوْصُولُ، وَذُو الْأَدَاةِ، وَالْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ».

فَإِنْ عُرِّفَ بِالضَّمِيرِ: فَلِمَرَاعَةِ الْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ: «مَقَامِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمَقَامِ الْمُخَاطَبِ، وَمَقَامِ الْغَائِبِ».

والأصل في الخطاب أن يكون لمعين، وقد يُترك إلى غيره إذا أُريدَ العُموماً.

وإن عُرِّفَ باسم الإشارة: فَلتَمَيِّزُهُ، أو التَّعْرِيزِ بِعِبَاوَةِ السَّامِعِ، أو تَحْقِيرِهِ  
بِالقُرْبِ، أو تَعْظِيمِهِ بِالْبُعْدِ.

وللمشار إليه أحوال ثلاثة لا بد من أن تُراعى، وهي: «القُرْبُ، وَالْبُعْدُ،  
والتَّوَسُّطُ».

وإن عُرِّفَ بِالْعَلَمِ: فَلِلإِحْضَارِ، أو التَّعْظِيمِ، أو الإِحْتِقَارِ، أو إِيهَامِ اسْتِلْدَاذِهِ.

وإن عُرِّفَ بِالاسْمِ الموصول: فَللجَهْلِ بِهِ، أو لتَعْظِيمِهِ، أو لِيَزَادَةَ تَفْرِيرِ الكَلَامِ،  
أو لِاسْتِهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالاسْمِ، أو لِلإِيْمَاءِ لِنَوْعِ الخَبَرِ، أو لِلتَّفْخِيمِ.

وإن عُرِّفَ بِالأَدَاةِ: فَلِلْعَهْدِ، أو لِلحَقِيقَةِ، أو لِلإِسْتِعْرَاقِ، أو لِلإِنْفِرَادِ.

وإن عُرِّفَ بِالإِضَافَةِ: فَلِلإِحْتِصَارِ، أو لِلتَّعْظِيمِ، أو لِلإِحْتِقَارِ.

وَيُنَكَّرُ: لِلإِفْرَادِ، وَالتَّحْقِيرِ، وَالتَّعْظِيمِ، وَالتَّكْثِيرِ، وَالتَّقْلِيلِ.

وَيُقَدَّمُ: لِلإِهْتِمَامِ بِهِ؛ كَالتَّخْصِيصِ، وَالأَصْلِ، وَالتَّمْكِينِ، وَالتَّعَجُّلِ.

وَيُتَّبَعُ بِوَاحِدٍ مِنَ التَّوَابِعِ، وَهي: «النَّعْتِ، وَالتَّوَكِيدِ، وَالعَطْفِ، وَالبَدَلِ،  
وَالفَصْلِ».

فِيُنَعَتُ: لِلتَّبْيِينِ، وَالمَدْحِ، وَالذَّمِّ، وَالتَّخْصِيصِ، وَالتَّعْيِينِ، وَالتَّرْحُمِ، وَالتَّوَكِيدِ.

وَيُؤَكِّدُ: لِلتَّقْرِيرِ، وَلدَفْعِ تَوْهَمِ غَيْرِ العُومِ، وَدَفْعِ تَوْهَمِ السَّهْوِ، وَدَفْعِ تَوْهَمِ  
المَجَازِ.

وَيُبَيِّنُ: لِلإِيضَاحِ.

وَيُعْطِفُ عَلَيْهِ: لِلتَّفْصِيلِ، وَالقُرْبِ، وَرَدِّ السَّامِعِ إِلَى الصَّوَابِ.

وَيُبَدِّلُ مِنْهُ: لِتَوْضِيحِ الكَلَامِ.

وَيُفَصِّلُ بِضَمِيرِ الفَصْلِ: لِلتَّخْصِيصِ.

وَيُؤَخِّرُ: لِإِقْتِضَاءِ المَقَامِ تَقْدِيمِ المُسْنَدِ.

وقد يَخْرُجُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ عَنِ تِلْكَ الأَحْوَالِ فيكون على خِلافِ الظاهر  
لِلأَوْلَوِيَّةِ، وَالإِلْتِفَاتِ، وَغَيْرِهِمَا.

## البَابُ الثَّلَاثُ: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

المُسْنَدُ: هو الفعل وما يَنُوبُ عنه، والخبر وما سد مسده، والمُبْتَدَأُ الذي ليس له خبر.

وأحواله: «الدَّكْرُ، والحَدْفُ، والتَّعْرِيفُ، والتَّنْكِيرُ، والتَّقْدِيمُ، والتَّأْخِيرُ». فَيُحَدَفُ: لنفس أغراض المسند إليه، وللحكاية. وَيُدْكَرُ: لَهَا كَذَلِكَ، وللتعین.

فإن كان فعلا أفاد بصيغته وقوعَ الحدث في زمن من الأزمنة الثلاثة مع إفادة التجدد، إلا الماضي فإنه فلا تجدد فيه.

وإن كان اسما أفاد الثُبُوتَ والاستِمْرَارَ، ولم يُفِِدِ التجدد، ولم يدلّ وضعاً على زمن.

فإن كان المسندُ مُفْرَدًا فُصِدَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ وحده بالحكم، وإن كان جملة ارتبط الحكم بما له صِلَةٌ بالمسند إليه.

وَيُعْرَفُ: لإفادة السامع حكماً على أمر معلوم.

وَيُنْكَرُ: لعدم الحصر والعهد، وللتفخيم، وللتحقير.

وَيُؤَخَّرُ: لأولوية تقدم المسند إليه.

ويُقَدَّمُ: للتخصيص.

فإن تقييد المسند بواحد من المتعلقات؛ كـ «المفعول، والمصدر، والظرف،  
والجار والمجرور، والحال، والتمييز، والاستثناء» فَلِإِفَادَةِ معنى زائد.

ويُتْرَكُ تَقْيِيدُهُ للجهل بالمتعلق، أو عدم إرادة ذكره، أو قبحه، أو ضيق  
الوقت.

ويتقيد الفِعْلُ بالشرط لإفادة معنى الشرط المُقَيَّدِ بأداته، فالجزم أصل في  
«إِذَا» وليس الأمر كذلك في «إِنْ، وَلَوْ».

و «لَوْ» تُفِيدُ الامْتِنَاعَ، وليس هذا مما يُفِيدُهُ «إِنْ» ولا «إِذَا».

## البَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

حَالُ الْفِعْلِ مَعَ الْمَفْعُولِ كَحَالِهِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنْ الْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ إِفَادَةٌ تَلْبِسُهُ بِهِ لَا إِفَادَةُ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا.

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَرَادُ الْمُتَكَلِّمِ إِفَادَةَ وَقُوعِ الْحَدِثِ فَلَا حَاجَةَ حِينَئِذٍ لِذِكْرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

وَإِذَا أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ إِفَادَةَ وَقُوعِ الْحَدِثِ مُثَبِّتًا أَوْ نَافِيًا، صَارَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِي كَاللَّازِمِ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ الْمَفْعُولِ.

فَإِذَا لَمْ يُرِدِ النِّفْيَ أَوْ الْإِثْبَاتَ لِرَمِّ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ أَوْ تَقْدِيرِهِ.

وَيُحَذَفُ الْمَفْعُولُ: لِإِرَادَةِ الْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ، أَوْ لِمَجِيءِ ذِكْرِهِ، أَوْ لِعَدَمِ تَوْهْمِ السَّامِعِ غَيْرِ الْمَقْصُودِ، أَوْ لِإِرَادَةِ الْعُمُومِ، أَوْ لِلَاخْتِصَارِ، أَوْ لِلْفَوَاصِلِ فِي الْآيِ، أَوْ لِلِاسْتِهْجَانِ.

وَيُقَدَّمُ الْمَفْعُولُ بِهِ أَوْ مَا يُشْبِهُهُ لِلتَّخْصِيسِ، وَلِلرَّدِّ عَلَى مَنْ ظَنَّ خِلَافَ الصَّوَابِ.

وَتُقَدَّمُ بَعْضُ الْمَعْمُولَاتِ عَلَى بَعْضِ أَصَالَةٍ، إِلَّا إِذَا رُوِيَ الْإِهْتِمَامُ فَيُقَدَّمُ الْمُهْمُّ مِنْهَا.

## البَابُ الْخَامِسُ: الْقَصْرُ

وهو تَخْصِصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِطَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ التَّخْصِصِ.  
وَيَنْقَسِمُ الْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ عَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى نَوْعَيْنِ: «حَقِيقِيٍّ، وَإِضَافِيٍّ».  
فالحقيقي: ما كان الاختصاص فيه بالنسبة لما عدا المقصور عليه بحسب الواقع.

والإضافي: ما كان الاختصاص فيه بالنسبة لشيء آخر معين.

وَكُلُّ مِنْهُمَا نَوْعَانِ: «قَصْرٌ صِفَةٍ عَلَى مَوْصُوفٍ، وَقَصْرٌ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ».

وَطُرُقُ الْقَصْرِ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ: «النَّفْيُ وَالِاسْتِثْنَاءُ، وَالْعَطْفُ بِلَا أَوْ بِيَلْ، وَالتَّقْدِيمُ، وَإِنَّمَا».

وجميع أدوات القصر ما عدا التقديم تُفيد الحصرَ بالوضع، أما التَّقْدِيمُ فيفيده بالفحوى.

ويقع القصرُ بين الخبر والمبتدأ، وبين الفعل والفاعل، وبين الفعل ومتعلقاته.

وإن كان القصر على مقتضى الظاهر، أتيت في المعلوم بـ «إِنَّمَا» وفي المجهول «بالنفي مع الاستثناء»، وإن كان على خلاف مقتضى الظاهر نُزِّلَ المَعْلُومُ مُنْزَلَةَ المَجْهُولِ، والمَجْهُولُ مُنْزَلَةَ المَعْلُومِ.

## البَابُ السَّادِسُ: الْإِنْشَاءُ

الْإِنْشَاءُ: مَا لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَلَا الْكُذْبَ لِذَاتِهِ.

وهو نوعان: «ظَلَمِيٌّ، وَعَظِيمٌ ظَلَمِيٌّ».

فالظلمي: ما استدعى مطلوباً ليس حاصلًا وقت الطلب.

وهو خمسة أنواع، وهي: «التَّمَنِّيُّ، وَالاسْتِيفَاهُ، وَالْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالنَّدَاءُ».

فالتَّمَنِّيُّ: يكون بحرف من حروفه، وهي: «لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَلَوْ، وَهَلَّ».

أما «لَيْتَ» فَيَتَمَنَّى بها ما لا يمكن حصوله كثيرا، وقد يُتَمَنَّى بها ما يمكن

وُقُوعُهُ بِعُسْرٍ.

وأما «لَعَلَّ» فَيَتَمَنَّى بها الشيءَ الْمَحْبُوبُ الْمُتَوَقَّعُ حُصُولَهُ، وقد يُتَمَنَّى بها

الشيءُ البعيد.

وأما «لَوْ» فَيَتَمَنَّى بها الشيءَ الْمُتَمَنِّعُ حُصُولَهُ.

وأما «هَلَّ» فَيَتَمَنَّى بها الشيءَ الْقَرِيبُ حُصُولَهُ.

والتمني بـ «لَيْتَ» كثير، وبغيرها قليل.

والاسْتِيفَاهُ: يكون بأداة من أدواته، وهي: «هَلَّ، وَالْهَمْزَةُ، وَمَنْ، وَمَا، وَأَيُّ،

وَأَيْنَ، وَكَمْ، وَكَيْفَ، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَأَيُّ».

أما «هَلَّ» فَيُسْتَفْهَمُ بها في أكثر الأحوال عن التصديق.

وَأَمَّا «بَاقِي أَدْوَاتِ الْإِسْتِفْهَامِ» إِلَّا الْهَمْزَةُ فَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ طَلْبِ تَصَوُّرِ أَصْلِ الْأَشْيَاءِ.

«فَمَنْ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْعَالَمِ أَصَالَةً.

«وَمَا» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ غَيْرِ الْعَالَمِ أَصَالَةً.

«وَأَيُّ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ تَصَوُّرِ الْمُتَشَارِكِينَ.

«وَأَيْنَ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْمَكَانِ.

«وَكَمْ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْعَدَدِ.

«وَكَيْفَ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْحَالِ.

«وَمَتَى» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ مُطْلَقًا.

«وَأَيَّانَ» يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ.

«وَأَنَّى» تَأْتِي بِمَعْنَى: «أَيْنَ، وَمَتَى، وَكَيْفَ».

وَأَمَّا «الْهَمْزَةُ» فَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ.

وَقَدْ يَكُونُ الْإِسْتِفْهَامُ لِلْإِسْتِبْطَاءِ، أَوِ التَّعَجُّبِ، أَوِ التَّفْرِيرِ، أَوِ التَّنْبِيهِ، أَوِ التَّحْقِيرِ، أَوِ الْإِنْكَارِ، أَوِ التَّهْيِ، أَوِ الْإِسْتِبْعَادِ.

وَالْأَمْرُ: مَا دَلَّ عَلَى طَلْبِ الْفِعْلِ مُطْلَقًا.

فَإِنْ كَانَ مِنْ مُسَاوِ سُمِّي التَّحْمِاسًا، وَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ أَقَلَّ رُتْبَةً مِنَ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ سُمِّي دُعَاءً.

وَصَيغُهُ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ: «الْفِعْلُ الْأَمْرُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُقْرُونُ بِلَامِ الْأَمْرِ، وَاسْمُ فِعْلِ الْأَمْرِ، وَالْمُضَدُّ الرَّائِبُ عَنْ فِعْلِهِ».

وَيَجِيءُ لِلرُّجُوبِ، وَالْإِبَاحَةِ، وَالتَّدْبِ، وَالتَّسْوِيَةِ، وَالتَّهْدِيدِ، وَالتَّكْوِينِ، وَالْإِنْدَارِ، وَالْإِرْشَادِ، وَالْإِذْنِ، وَالدُّعَاءِ، وَالتَّعَجُّبِ.

وَالْتَهْمِي: مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ الْكُفِّ عَنْ فِعْلٍ بِغَيْرِ كُفِّ.  
وَيَنْقَسِمُ كَالْأَمْرِ.

وَصَيغَتُهُ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُقْرُونُ بِلَا النَّاهِيَةِ.  
وَيَجِيءُ لِلْحَظْرِ، وَالْكَرَاهَةِ، وَالْيَأْسِ، وَالْإِرْشَادِ، وَالْإِبَاحَةِ، وَالتَّهْدِيدِ، وَالتَّقْلِيلِ، وَبَيَانِ الْعَاقِبَةِ، وَالْإِحْتِقَارِ، وَالتَّسْوِيَةِ.

وَالنَّدَاءُ: طَلَبُ الْإِقْبَالِ بِحَرْفٍ مِنْ أَحْرَفِ النَّدَاءِ الرَّائِبَةِ مَنْابِ الْفِعْلِ.  
وَقَدْ يَكُونُ حَرْفُ النَّدَاءِ ظَاهِرًا، أَوْ مُضْمَرًا.  
وَيَجِيءُ النَّدَاءُ لِلْإِحْتِصَاصِ، وَالْإِغْرَاءِ.

وَقَدْ يَقَعُ الْخَبْرُ مَوْضِعَ الْإِنْشَاءِ، وَالْإِنْشَاءُ مَوْضِعَ الْخَبْرِ، لِأَغْرَاضٍ.

وغير الطلبي من الإنشاء: ما لا يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب.  
وهو خمسة أنواع أيضا، وهي: «المدح والذم، والقسم، والتعجب، والرجاء، والعقود».

## البَابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

الْوَصْلُ: عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ بِحَرْفِ الْوَائِ وَحَاصَةً.  
وَالْفَصْلُ: تَرْكُ حَرْفِ الْعَطْفِ الرَّابِطِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ.

وَمَوَاضِعُ الْفَصْلِ خَمْسَةٌ، وَهِيَ: «كَمَالُ الْاِتِّصَالِ، وَشَبْهُ كَمَالِ الْاِتِّصَالِ، وَكَمَالُ الْاِنْقِطَاعِ، وَشَبْهُ كَمَالِ الْاِنْقِطَاعِ، وَالتَّوَسُّطُ بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ».

فَكَمَالُ الْاِتِّصَالِ:

كُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى مَعْنَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى؛ كَأَن تَكُونَ تَوْكِيدًا لَهَا، أَوْ بَدَلًا مِنْهَا، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ لَهَا.

وَشَبْهُ كَمَالِ الْاِتِّصَالِ:

كُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ وَاقِعَةً فِي جَوَابِ سُؤَالٍ نَاشِئٍ عَنِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى.

وَكَمَالُ الْاِنْقِطَاعِ:

عَدَمُ وُجُودِ مَنَاسِبَةٍ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ.

وَشَبْهُ كَمَالِ الْاِنْقِطَاعِ:

كُونَ الْجُمْلَةُ مَسْبُوقَةٌ بِجُمْلَتَيْنِ يَصِحُّ الْعَطْفُ عَلَى إِحْدَاهُمَا وَفِي الْعَطْفِ عَلَى الثَّانِيَةِ فِسَادٌ فِي الْمَعْنَى.

والتَّوسُّطُ بَيْنَ الكَمَالَيْنِ:

كون الجملة الثانية غير مقصود إعطاؤها حكم الأولى.

وللوصل موضعان:

الأول: أن تتفق الجُمْلَتَانِ خَبْرًا أَوْ إِنْشَاءً، لِمُنَاسَبَةٍ تَامَّةٍ بَيْنَهُمَا، وليس ثُمَّ مَانِعٌ مِنَ العَطْفِ.

والثاني: أن يُوهَمَ تَرْكُ العَطْفِ خِلَافَ المَرَادِ.

والأصلُ في الجملةِ الحَالِيَّةِ الفَصْلُ، إلا إذا وُجِدَ مُرَجِّحٌ فالوصل.

## البَاب الثَّامِنُ: الإِيجَازُ وَالِإِطْنَابُ

كُلُّ مَا فِي النَّفْسِ مِنْ مَعَانٍ يُعْبَرُ عَنْهَا بِطَرِيقَيْنِ، هُمَا «الإِيجَازُ، وَالِإِطْنَابُ». فالِإِيجَازُ: مَا قَلَّ لَفْظُهُ وَتَمَّ مَعْنَاهُ.

وهو قسمان: «قَصْرٌ، وَاخْتِصَارٌ».

فالإِيجَازُ القَصْرُ:

تضمين الكلام القليلِ مَعَانِي كَثِيرَةً.

وإِيجَازُ الاختِصَارِ:

تقليل الكلام مع تَوْفِيَةِ المَعْنَى المُرَادِ، مع وجود قرينة تدل على ما تُرِكَ من الكلام.

والِإِطْنَابُ: تَوْفِيَةُ المَعْنَى المُرَادِ بِلَفْظٍ زَائِدٍ عَنْهُ لِفَائِدَةٍ.

وأنواعه كثيرة، منها: «التَّوْشِيْعُ، وَالِإِعْتِرَاضُ، وَالتَّذْيِيلُ».

فالتَّوْشِيْعُ: ذُكْرُ مَثْنِيٍّ مُفَسَّرٍ بِمُتَعَاظِفَيْنِ، أَوْ ذُكْرُ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ، أَوْ

تَكَرَّرُ الكَلَامِ لِئُكْتَبَ.

والِإِعْتِرَاضُ: الإِتْيَانُ بِجُمْلَةٍ اعْتِرَاضِيَةٍ لَا مَحَلَّ لَهَا لِنَكْتَةٍ.

والتَّذْيِيلُ: الإِتْيَانُ بِجُمْلَةٍ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَوَافَقَهَا فِي المَعْنَى لِلتَّوْكِيدِ.

## العلم الثاني: علم البيان

البيان: علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد بتركيب مختلف في وضوح الدلالة عليه من تشبيه، ومجاز، وكناية، على وجه المبالغة بآلزام الألفاظ الأصلية. وهو ثلاثة أبواب، وهي: «التشبيه، والحقيقة والمجاز اللغويان، والكناية». وذلك أن البيان يتضمن شيئين: «المجاز اللغوي، والكناية». والمجاز اللغوي ينقسم إلى قسمين: «استعارة، ومجاز مرسل». والاستعارة: تُبنى على التشبيه.

### الباب الأول: التشبيه

وهو الحاق أمرٍ بأمرٍ لصفةٍ مشتركةٍ بينهما بأداةٍ من أدوات التشبيه غالباً. وأداة التشبيه: لفظ يدل على معنى المشابهة. وهي ثلاثة: «الكاف، وكان، ومثل» وقد يكون «بالفعل». وأركان التشبيه أربعة، وهي: «المشبه، والمُشَبَّه به، ووجه الشبه، وأداة التشبيه». فالمُشَبَّه والمُشَبَّه به كلٌّ منهما قد يكون «حسيًّا»؛ كالجلد الناعم والحريز، وقد يكون «عقليًّا»؛ كالعلم والحياة، وقد يكون أحدهما «عقليًّا» والآخر «حسيًّا»؛ كالعلم والنور. فالْحِسِّيُّ: ما يُدرَكُ بإحدى الحواسِّ، ومنه الخيالي.

والعَقْلِيُّ: ما لا يُدرك بإحدى الحَوَاسِّ، ومنه الوهمي، وهو ما ليس مُدْرَكًا بإحدى الحَوَاسِّ، لكنه لو أُدرك بها لكان ممكنا.

وَوَجْهُ الشَّبَهِ: الوَصْفُ الذي يَشْتَرِكُ فيه المُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ بِهِ تَحْقِيقًا أو تَخْيِيلًا.

وهو نَوْعان: «إما داخل في حقيقة المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ بِهِ، وإما خارج عنهما».

ويكون أيضا «حِسِّيًّا، أو مَعْنَوِيًّا».

ويكون وَجْهَ الشَّبَهِ وَاحِدًا، وفي حُكْمِ الوَاحِدِ؛ لكونه مركبا من متعدد، ويكون مُتَعَدِّدًا كذلك.

وأَعْرَاضُ التَّشْبِيهِ كثيرةٌ، منها: «بَيَانُ حَالِ المُشَبَّهِ، وَبَيَانُ أَنَّ المُشَبَّهَ مُمَكِّنٌ، وَتَحْسِينُ المُشَبَّهِ وَتَزْيِينُهُ، وَتَقْرِيرُ حَالِهِ، وَتَقْيِيحُهُ، وَبَيَانُ مِقْدَارِ حَالِ المُشَبَّهِ، وَاسْتِظْرَافُهُ، وَإِيهَامُ عُلُوِّ شَأْنِهِ عَلَى المُشَبَّهِ بِهِ».

والغَرَضُ مِنَ التَّشْبِيهِ يَعُودُ عَلَى المُشَبَّهِ كَثِيرًا، وَقَدْ يَعُودُ عَلَى المُشَبَّهِ بِهِ.

وينقسم التشبيه باعتبارات:

فينقسم فباعتبارِ طَرَفَيْهِ إِلَى: «تَشْبِيهِ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ، وَتَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ، وَتَشْبِيهِ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ، وَتَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بِمُفْرَدٍ».

وينقسم باعتبارِ تَعَدُّدِ طَرَفَيْهِ إِلَى: «مَلْفُوفٍ، وَمَفْرُوقٍ، وَتَسْوِيَةٍ، وَجَمْعٍ».

وَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ إِلَى: «مُؤَكِّدٍ، وَمُرْسَلٍ».

وَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ وَجْهِ الشَّبَهِ إِلَى: «تَمَثِيلٍ، وَغَيْرِ تَمَثِيلٍ»، وَإِلَى «مُقْصَلٍ،

وَمُجْمَلٍ».

## البَابُ الثَّانِي: الْحَقِيقَةُ اللُّغَوِيَّةُ وَالْمَجَازُ اللُّغَوِيُّ

الحقيقة: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِيمَا وُضِعَ لَهُ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ، لُغَوِيًّا كَانَ أَوْ شَرْعِيًّا، أَوْ عُرْفِيًّا.

وَالْمَجَازُ: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ بِقَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَالْقُرْعَانَ وَالسَّنَةَ، وَلَا مَجَازٍ فِي أَسْمَاءِ الرَّبِّ -جَل وَعَلَا-، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي الْغَيْبِيَّاتِ.

وَهُوَ قِسْمَانِ: «مُفْرَدٌ، وَمُرَكَّبٌ».

وَيَنْقَسِمُ مِنْ حَيْثُ الْعَلَاقَةُ إِلَى نَوْعَيْنِ: «مَجَازٍ مُرْسَلٍ، وَاسْتِعَارَةٍ». فَإِنْ كَانَتْ عِلَاقَتُهُ غَيْرَ الْمُشَابَهَةِ سُمِّيَ مَجَازًا مُرْسَلًا؛ نَحْوُ: «السَّبَبِيَّةِ، وَالْمُسَبَّبِيَّةِ، وَالْمَاضُويَّةِ، وَالْمُسْتَقْبَلِيَّةِ، وَالْجُزْئِيَّةِ، وَالْكُلِّيَّةِ، وَالْمَحَلِّيَّةِ، وَالْحَالِّيَّةِ».

وَإِنْ كَانَتْ عِلَاقَتُهُ الْمُشَابَهَةَ سُمِّيَ اسْتِعَارَةً.

وَأَصْلُ الاسْتِعَارَةِ: تَشْبِيهُهُ بِلَيْعٍ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ وَوَجْهُ شَبْهِهِ وَأَدَاتُهُ. وَأَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ: «الْمُسْتَعَارُ لَهُ، وَهُوَ الْمَشَبَّهُ، وَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ، وَهُوَ الْمَشَبَّهُ بِهِ، وَالْمُسْتَعَارُ، وَهُوَ اللَّفْظُ الْمَنْقُولُ».

وَتَنْقَسِمُ الاسْتِعَارَةُ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ إِلَى اللَّفْظِ الْمُسْتَعَارِ إِلَى: «أَصْلِيَّةٍ، وَتَبَعِيَّةٍ». فَالْأَصْلِيَّةُ: مَا كَانَ الْمُسْتَعَارُ فِيهَا اسْمًا جَامِدًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ.

والتَّبَعِيَّةُ: ما كان المُسْتَعَارُ فيها فِعْلاً، أو اسْمَ فِعْلٍ، أو حَرْفًا، أو اسْمًا مُشْتَقًّا.  
والاسْتِعَارَةُ التَّهْكِيمِيَّةُ: ما نُزِلَ فيها التَّضَادُّ مُزْرَكَةً التَّنَاسُبِ لِلتَّهْكِيمِ  
والاسْتِهْزَاءِ، وهي من التَّبَعِيَّةِ.

وتنقسم باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام: «مُطْلَقَةٌ، ومُجَرَّدَةٌ، ومُرَشَّحَةٌ».

### البَابُ الثَّلَاثُ: الكِنَايَةُ

الكِنَايَةُ: لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لَازِمٌ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ.

ويُطلب بها: «إِرَادَةُ النَّسْبَةِ، وإِرَادَةُ الصِّفَةِ، وإِرَادَةُ الْمُوصُوفِ».

فإِرَادَةُ النَّسْبَةِ: ما كان المُكْتَبَى عنه نِسْبَةً أَمْرٍ إِلَى أَمْرٍ.

وإِرَادَةُ الصِّفَةِ: ما كان المُكْتَبَى عنه صِفَةً ثَابِتَةً لِلْمَوْصُوفِ.

وإِرَادَةُ الْمُوصُوفِ: ما كان المُكْتَبَى عنه ليس بصفة ولا نسبة.

وللكناية أغراض، منها: «الإيضاح، وبيان حال الموصوف، والمدح، والذم،

والستر، والصيانة، والإلغاز، والتعمية، ومقدار الحال».

## ثالثًا: علمُ البديع

البديعُ: علمٌ يُعرَفُ بهُ وُجُوهُ تَحْسِينِ الكَلَامِ المُطَابِقِ لِمُقْتَضَى الحَالِ.

وهو قسمان: «لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ».

فَاللَّفْظِيُّ خَمْسَةٌ، وَهِيَ: «الْحِنَاسُ، وَالرَّدُّ، وَالسَّجْعُ، وَالْمُوَازَنَةُ، وَالتَّشْرِيعُ».

أما الحِنَاسُ: فَتَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ فِي التُّطْقِ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا فِي المَعْنَى، وَهُوَ قسمان

«تَامٌ، وَعَعِيرٌ تَامٌ».

فَالتَّامُ: مَا اتَّفَقَتْ حُرُوفُهُ اتِّفَاقًا كَامِلًا.

وَعَعِيرٌ التَّامُ: مَا اخْتَلَفَ فِيهِ اللَّفْظَانِ فِي الهَيْئَةِ، أَوِ التَّوَعُّعِ، أَوِ العَدَدِ، أَوِ

التَّرْتِيبِ.

وَأَمَّا الرَّدُّ: فَرَدُّ العَجْرِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الشعرِ، وَلَهُ صُورٌ.

وَفِي النثرِ جَعْلُ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ المُكْرَرَيْنِ فِي أَوَّلِ الفِئْرَةِ، وَالأخْرِ فِي آخِرِهَا،

وَيَكُونُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ بَيْنَهُمَا اسْتِثْقَاقٌ، أَوْ لَفْظَيْنِ بَيْنَهُمَا شَبُهٌ اسْتِثْقَاقِيٌّ.

وَأَمَّا السَّجْعُ: فَتَوَافُقُ الفَاصِلَتَيْنِ نَثْرًا فِي الحَرْفِ الأَخِيرِ، وَلَا يَقَالُ فِي القِرْعَانِ

أَسْجَاعٌ، بَلْ يَقَالُ: فَوَاصِلٌ.

وَأَنْوَاعُهُ ثَلَاثَةٌ: «مُطَرَّفٌ، وَمُتَوَازٍ، وَمُرْصَعٌ».

فَالْمُطَرَّفُ: مَا اخْتَلَفَا فِيهِ الفَاصِلَتَانِ فِي الوِزْنِ.

والمُتَوَازِي: ما كان الاتفاق فيه في أقل الألفاظ وزنا وتقفيةً.  
والمُرْصَعُ: ما انققت فيه ألفاظ الفِطْرَتَيْنِ أو أَكْثَرَهَا في الوَزنِ والتَّقْفِيَةِ.

وأما المُوَازَنَةُ: فهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية.

وأما التَّشْرِيعُ: فَهُوَ بِنَاءُ البَيْتِ على قَافِيَتَيْنِ يَصِحُّ البَيْتُ معنى ووزنا إذا وَقَفَتْ  
على وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

والمَعْنَوِيُّ: ما تَعَلَّقَ بِتَحْسِينِ المَعَانِي.

وأنواعه عشرون، وهي: «التَّسْهِيمُ، والجَمْعُ، والتَّفْرِيقُ، والتَّقْسِيمُ، والقَوْلُ  
بالمُوجِبِ، والشَّجْرِيْدُ، والجِدُّ، والطَّبَاقُ، والتَّوَكِيدُ، والعَكْسُ، والرَّجُوعُ، والتورية،  
واللَّفُّ والنَّشْرُ، والاستِخْدَامُ، والسَّوْقُ، والتَّوَجِيْهُ، والتَّوْفِيْقُ، والبَحْثُ، وحُسْنُ  
التَّعْلِيلِ، والتَّعْلِيْقُ».

فالتَّسْهِيمُ:

جَعَلَ المُتَكَلِّمُ في أول البيت مَا يَدُلُّ على آخره.

والجَمْعُ:

الجَمْعُ بَيْنَ أَشْيَاءَ مَتَعَدِّدَةٍ في حَكْمٍ وَاحِدٍ.

والتَّفْرِيقُ:

أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ.

والتقسيم:

ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ وَإِرْجَاعُ مَا يُنَاسِبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَدِّدَاتِ.

وَالْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ حَالَتَانِ: «إِثْبَاتُ صِفَةٍ جَعَلَهَا الْمُتَكَلِّمُ لِغَيْرِهِ؛ وَحَمْلُ لَفْظِ الْمُخَاطَبِ عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِ».

والتجريد:

أَنْ يُنْتزَعَ مِنْ أَمْرٍ لَهُ صِفَةٌ مَعْنَى آخَرَ مِثْلُهُ مِنْ تِلْكَ الصِّفَةِ مُبَالَغَةً فِي كَمَالِهَا، وَيَكُونُ بِأَحْرَفٍ، وَهِيَ: «مِنْ، وَفِي، وَالْبَاءُ»

والجدُّ:

أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ الْهَزْلَ.

والطباق:

الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ.

والتوكيد:

ضَرْبَانِ: الْأَوَّلُ: تَوْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تُسْتَنْتَى صِفَةٌ مَدْحٍ مِنْ صِفَةٍ ذَمٍّ مِنْفِيَّةٍ عَلَى تَقْدِيرِ دُخُولِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ.

وَالثَّانِيَةُ: إِثْبَاتُ صِفَةٍ مَدْحٍ يُؤْتَى بِعَدَاةٍ أَبَدًا إِسْتِثْنَاءً تَلِيهَا صِفَةٌ مَدْحٍ أُخْرَى.

والثاني: توكيد الدّم بما يُشبه المدح، وهو ضربان أيضاً:  
أحدهما: استثناء صفة دّم من صفة مدح منفية على تقدير دخول الأولى في  
الثانية.

وثانيهما: إثبات صفة دّم يُوْتَى بعدها بأداة استثناء تليها صفة دّم أخرى.

والعكس:

تأخير جزء في الكلام بعد تقديمه.

والرجوع:

نقض المتكلم الكلام السابق لنكته.

والتورية:

أن يذكر لفظ له معنيان؛ أحدهما قريب يتبادر فهمه من الكلام، والآخر  
بعيد هو المراد بالإفادة لقريته خفية، ولا وجود لها في كلام الرب.

واللف والنشر:

ذكر ألقاظ متعددة على سبيل التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر كل واحد منها  
من غير تعيين؛ اعتماداً على فهم السامع، وقد يكون معكوساً.

والاستخدام:

ذكر اللفظ بمعنى وإعادة ضمير عليه بمعنى آخر.

وَالسَّوْقُ:

سَوْقُ الْمَعْلُومِ مَسَاقَ غَيْرِهِ لِئُكْتَتَ.

وَالتَّوْجِيهُ:

إِيرَادُ الْكَلَامِ مُحْتِمَلًا وَجْهَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ.

وَالتَّوْفِيقُ:

الْجَمْعُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُتَنَاسِبَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَضَادٌّ.

وَالْبَحْثُ:

إِيرَادُ الْمُتَكَلِّمِ حُجَّةً قَاطِعَةً يُسَلِّمُ بِهَا الْمُخَاطَبُ.

وَحُسْنُ التَّعْلِيلِ:

إِدْعَاءُ عِلَّةٍ غَيْرِ حَقِيقِيَّةٍ فِيهَا غَرَابَةٌ لَوْصِفِ.

وَالتَّعْلِيقُ:

إِثْبَاتُ حُكْمٍ لِمُتَعَلِّقٍ أَمْرٍ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ لِمُتَعَلِّقٍ لَهُ آخَرَ.

## خاتمة في السرقات الشعرية

السَّرِقَاتُ الشَّعْرِيَّةُ: أَخَذُ شَخْصٍ كَلَامَ غَيْرِهِ وَنَسَبْتَهُ لِنَفْسِهِ، وَهِيَ نَوْعَانُ: «ظَاهِرَةٌ، وَغَيْرُ ظَاهِرَةٍ».

فالظاهرة: ثلاثة أنواع، وهي: «النَّسْخُ، وَالْمَسْخُ، وَالسَّلْخُ»

فالنَّسْخُ: أَخَذُ الْكَلَامَ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَهُوَ مُحْرَمٌ.

والمَسْخُ: أَخَذُ الْمَعْنَى مَعَ تَغْيِيرِ اللَّفْظِ بِلَفْظٍ أَقَلَّ مِنْهُ، أَوْ مُسَاوِلَهُ.

والمَسْلُخُ: أَخَذُ الْمَعْنَى وَحْدَهُ، مَعَ كَوْنِ الْفَاقِظِ دُونَ الْأُولَى، أَوْ مُسَاوِيَةً لَهَا.

فإن كان الثاني أجود من الأول فيهما لم يكن مذمومًا.

وغيرُ الظاهرة:

تَغْيِيرُ الْمَعْنَى بِوَجْهِ لَطِيفٍ لَا تَظْهَرُ مَعَهُ السَّرِيقَةُ إِلَّا لِمُتَّامِلٍ.

وهي أربعة أنواع: «وَضَعُ مَعْنَى فِي مَكَانٍ آخَرَ، وَتَشَابُهُ الْمَعْنَيَيْنِ، وَكَوْنُ الثَّانِي

أَشْمَلَ مِنَ الْأُولَى، وَالْقَلْبُ».

والاقتباس:

أَخَذُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْحَدِيثِ وَتَضَمِينُهُ فِي الْكَلَامِ، شِعْرًا كَانَ أَوْ نَثْرًا، لَا

عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ.

والتضمين:

إِدْخَالَ الشَّاعِرِ شَيْئًا مِنْ شِعْرِ غَيْرِهِ الْمَشْهُورِ فِي شِعْرِهِ مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ.

والتلميح:

إِشَارَةُ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى آيَةٍ، أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ شِعْرِ، أَوْ مَثَلٍ، أَوْ قِصَّةٍ.



والْحَلُّ:

نَثْرُ الْكَلَامِ الْمَنْظُومِ.

وَالْعَقْدُ:

نَظْمُ الْكَلَامِ الْمَنْثُورِ.

وَالْتَأْتِي: تَحْسِينُ الْمُتَكَلِّمِ كَلَامَهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، وَهِيَ: «اِفْتِتَاحُ الْكَلَامِ،  
وَالِانْتِقَالُ مِنْ مَوْضُوعٍ إِلَى آخَرَ، وَخِتَامُ الْكَلَامِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

وَكَتَبَهُ

الفقير إلى عفوره الغني

أَبُو زِيَادٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْبَحِيرِيِّ

وكان الفراغ منه يوم الاثنين من شهر الله ذي القعدة

سنة سبع وثلاثين وأربعمئة وألف من هجرة النبي محمد ﷺ

الموافق: الخامس عشر من شهر أغسطس

سنة ستة عشر وألفين من التاريخ الصليبي

المنيرة الغربية - الجزيرة - مصر حفظها الله

هاتف / ٤٤ ٤٩ ٥٤ ٥١١ ٠٠٢

